

لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان في الاظهر ويشترط للزنا
 اربعة رجال ولا قراره اثنان وفي قول اربعة ومال
 وعقد مالي كبيع واقالة وحوالاة وضمان وحق مالي
 كخيار وايجل رجلان او رجل وامرأتان ولغير ذلك من
 عقود منه تعالى وولادته وما يطلع عليه رجال غالبا كنجاح
 وطلاق ورجعت واسلام وردة وجرح وتعديل وموت
 واعسار وكالته ووصاية وشهادة على شهادة رجلان
 وما يخص بمرقة النساء اولاد الرجال غالبا كنجارة
 وولادة وحيض ورضاع وعيوب تحت الثياب يثبت بما
 سبق وباربع نسوة وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت
 برجل ويمين وما يثبت بهم يثبت برجل ويمين الا عيوب
 النساء ونحوها ولا يثبت شيئا بامرأتين ويمين وانما
 يحلف المدعي بعد شهادة شاهدة وتعديله ويذكر
 في حلفه صفة الشاهد فان ترك الحلف وطلب يمين
 خصمه فله ذلك فان نكل فله ان يحلف يمينا الرد
 في الاظهر ولو كان بيده امة وولدها فقال رجل هذه
 مسئولي في علقته محمد ابي ملكي وحلف مع شاهديت
 الاستيلاء ولا نسب الولد وحرية في الاظهر ولو كان بيده
 غلام فقال رجل كان لي واعتقته وحلف مع شاهد فامد
 انتزاعه ومصيره حرا ولو ادعت وريثة مالا لمورثهم
 واقاموا شاهدا وحلف معهم بعضهم اخذ نصيبه
 ولا يشارك فيه وبطل حق من لم يحلف بنكوله ان حضر
 وهو كمال فان كان غائبا او صبيا او مجنونا فالمدعي
 انه لا يقضي نصيبه فالجواز ان يحد حلف واخذ بغير
 اعادة شهادة ولا يجوز شهادة على فعل كزنا وعصب

والزنا

انلاف وولادة الابا لبصار وتقبل من اصم والا قوال
 كعقد وقرار وطلاق يشترط سماعها وبصار قائلها
 ولا يقبل اعشى الا ان يقدر في اذنه فينقل به حتى
 يشهد عند قاض به على الصحيح ولو حملها بصير
 ثرعي شهيدان كان المشهود له وعليه معروف
 الاسم والنسب ومن سمع قول شخص او راى فعله
 فان عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره
 باشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فان
 جهله كما لم يشهد عند موته وغيبته ولا يصح تحمل
 شهادة على منتهى اعتمادا على صورتها فان عرفها
 بعينها او باسم ونسب حاز ويشهد عند الاداء بما
 يعلم ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل او عدلين
 على الاشهر والعمال على خلافه ولو قامت بينة على
 عينه بحق فطلب المدعي التسجيل في سجل القاضي
 بالمخلة لا بالاسم والنسب ما لم يثبت وثبات الشهاذه
 بالسماع على نسب من ابيه او قبيلته وكذا ام في الاصح وموت
 على المذهب لا عتق وولاء ووقف وكناج ومالك في الاصح
قلت الاصح عند المحققين والاكثر في الجواز والله
 اعلم بشرط السماع سماعا من جمع يؤمن نواظروا هم
 على الكذب وقيل يكفي من عدلين ولا يجوز الشهادة على
 ملك تجرد يد ولا يبد وتصرف في امة قصيرة ويجوز في
 طويلين في الاصح بشرطه تصرف مملوك من سكنى وهدم و
 بناء وبيع ورهن وتبني شهادة الاعسار على قرابين ونحوها
 الضر والاضافة **فصل** تحمل الشهادة فرض كفاية في
 النكاح وكذا الاقرار والتصرف المأني وكتابه الصلح في الاصح

الجميع